Lebanon National
Gender **Observatory**
المرصد الوطني اللبناني
للمساواة بين الجنسين

النساء في ظلّ الأزمات:

العقبات الّتي تحول دون وصولهنّ إلى الخدمات أثناء الأزمات (جائحة كوفيد ١٩/انفجار بيروت)

مجموعة ملخّصات السياسات: الملخّص الرابع

كانون الثاني ٢٠٢٠

Funded by the European Union
بتمويل من الاتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

Lebanon National
Gender **Observatory**
المرصد الوطني اللبناني
للمساواة بين الجنسين

تم إعداد هذه المطبوعة بدعم مالي من الأتحاد الأوروبي. ان محتوياتها هي مسؤولية المبادرة النسوية الأورومتوسطية لوحدها، ولا تعكس بالضرورة آراء ومواقف الأتحاد الأوروبي.

Lebanon National
Gender **Observatory**
المرصد الوطني اللبناني
للمساواة بين الجنسين

ملخّص النتائج

- في ظلّ جائحة كوفيد ١٩ وانفجار مرفأ بيروت، ارتفع عدد حالات العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي بشكل مطّرد؛
- بفعل الأزمات، تضخّمت مكامن الضعف لدى النساء على مستويات مختلفة، ما عرّضهنّ لزيادة خطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛
- لم تعد الخدمات متوفّرة، أو تمّ تعليقها أو لم يعد بالإمكان الوصول إليها بفعل الأزمات كلّها؛
- أُثقِل كاهل الجهات المقدِّمة لخدمات مكافحة العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وبقي الأمر كذلك في ظلّ ارتفاع الاحتياجات؛
- استُخدِمَت الأنماط عن بعد كتدابير تخفيفيّة لدعم الناجيات من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالرّغم من محدوديّتها.

Funded by the European Union
يتمويل من الاتحاد الأوروبي

EuroMed Feminist Initiative
المبادرة النسوية الأورومتوسطية
Initiative Féministe EuroMed

النطاق والهدف: أصدر المرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسين هذا الموجز المتمحور حول وضع الفتيات والنساء في لبنان، في ضوء الأزمات المتداخلة. ويقدّم الموجز لمحةً عامة عن عوامل الخطر المحدّدة في العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها النساء بسبب جائحة كوفيد ١٩، وانفجار مرفأ بيروت والأزمة الاقتصادية. كما يحدّد الحواجز التي تحول دون حصول النساء والفتيات على الخدمات، لا سيّما الخدمات التي تتصدّى للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. وسيستكشف الموجز أيضاً توصيات للجهات المقدِّمة للخدمات والسلطات المسؤولة عن الاستجابة أو إجراء الإحالات للنساء اللواتي يعانين جراء العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

النّهج والوسيلة: تمّت مراجعة الأدبيات الثانوية ذات الصلة المتعلقة بكيفيّة تعرّض النساء للأزمات المختلفة في لبنان. بالإضافة إلى ذلك، أجريَت خمس مقابلات مع مصادر مطّلعة أساسيّة من خبراء وخبيرات وصاحبات وأصحاب الممارسة في مجال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي. شكر خاص لهؤلاء الخبيرات والخبراء وصاحبات وأصحاب الممارسة، من التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني (RDFL)، و"إمبرايس" (Embrace)، و"حماية"، والحركة القانونيّة في لبنان (LebanonLegal Action)، ومن قوى الأمن الداخليّ والإدارة العامّة الّذين شاركوا في المقابلات.

قائمة المحتويات

١ - المقدّمة **٥**

٢- المرأة في مواجهة الأزمات: مكامن الضّعف المحدّدة وتفاقم مخاطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي **٧**

٣- العقبات الّتي تحول دون حصول النساء على خدمات مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي **١٢**

٤- التوصيات..... **١٥**

٥- المراجع..... **١٧**

المقدّمة

تواجه النساء في لبنان تحديات متميّزة، على غرار التحيّز، والتمييز، والإساءة في جوانب حياتهنّ كافّة تقريباً. بالإضافة إلى هذه التحديات، تواجه البلاد عدّة أزمات متداخلة، بما في ذلك انفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد 19 والأزمة الاقتصادية. وفي ظلّ قلّة المساعدات الحكومية أو انعدامها الكليّ، وضعف الحماية الاجتماعية بشكل عام، تعيش النساء في لبنان تحت وطأة الأزمات المتداخلة المتعدّدة.[1]

غالباً ما تؤدّي الأزمات **إلى تضخيم أوجه عدم المساواة القائمة**، سواء على أساس النوع الاجتماعيّ أو الطبقة أو العمر أو الجنسيّة.[2] وبالنسبة إلى النساء على وجه الخصوص، يشمل ذلك كونهنّ أكثر عرضة للوقوع في البطالة، وزيادة خطر مواجهتهنّ العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي (SGBV)، بما في ذلك العنف الأسريّ.[3] وجدت فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في العام ٢٠١٩، زيادة في مخاطر العنف الأسريّ، والتحرّش، وزواج الطفلات، وعمل الأطفال والطفلات، في وجه الاضطرابات الاجتماعية والأزمة الاقتصادية، ومن شأن هذه الاتجاهات أن تتفاقم بسبب جائحة كوفيد ١٩ وانفجار المرفأ.[4]

علاوةً على ذلك، فقد كانت **الاستجابة للأزمات المتعدّدة في الغالب غير جندريّة**، وفقاً لِما أوردَه الموجز السياساتي الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)،[5] حيث يجب أن تأخذ الاستجابة الفعّالة التحيّزات الاجتماعية والمعايير المحافِظة التي تميّز ضدّ النساء بعين الاعتبار. ولم تراعَ هذه الاعتبارات على نحو كاف في الاستجابة لانفجار مرفأ بيروت، الذي نوقشت آثاره الجندريّة بالتفصيل في الموجز السياساتيّ الأوّل الّذي أصدره المرصد الوطنيّ اللبناني للمساواة بين الجنسين:[6]

بالإضافة إلى ذلك، لا تتناول **الاستجابة لكوفيد ١٩**، الّتي تقودها الحكومة اللبنانية، سوى "حالة الطوارئ الصحية" التي تفرضها الجائحة، متجاهلةً التداعيات الاجتماعية والاقتصادية المتوسطة والطويلة الأمَد التي يواجهها السكان ككل، والنساء على وجه الخصوص.[7] وقد وصف عدد من المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية خطّة العمل الوطنية للاستجابة للجائحة بأنّها تغفل المساواة بين الجنسين، ولا تستجيب لاحتياجات النساء، اللواتي يتأثّرنَ بشكل غير متناسب بالأزمة.[8]

---

1 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). احتياجات النساء والمساواة بين الجنسين في استجابة لبنان لجائحة كوفيد 19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة | الدّول العربية. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/03/gender-equality-in-lebanon-covid-19-response#:%7E:text=Publications-,Women's%20Needs%20and%20Gender%20Equality%20in%20Lebanon's%20COVID%2D19%20Response,contribute%20to%20shaping%20the%20response.

2 المرجع نفسه

3 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). احتياجات النساء والمساواة بين الجنسين في استجابة لبنان لجائحة كوفيد 19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة | الدول العربية. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/03/gender-equality-in-lebanon-covid-19-response#:%7E:text=Publications-,Women's%20Needs%20and%20Gender%20Equality%20in%20Lebanon's%20COVID%2D19%20Response,contribute%20to%20shaping%20the%20response.

4 فرقة العمل المعنيّة بالعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي. 2019. "Humanitarian impact assessment of Lebanon's ongoing social unrest and possible economic crisis on women and girls". التنسيق بين الوكالات.

5 هيئة الأمم المتحدة للمرأة والإسكوا. (2020). The impact of COVID-19 on Gender Equality in the Arab Region. مسحوب من https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/04/the-impact-of-covid19-on-gender-equality-in-the-arab-region

6 المرجع نفسه

7 المرجع نفسه

8 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

أعلنت الحكومة حالة "التعبئة العامة" في آذار/مارس 2020، وتبع ذلك سلسلة من عمليات الإغلاق التام أو الجزئي، مع انتهاء آخرها في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. وكما ذكر عدد من الوكالات، التي تقدّم خدمات مكافحة العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وجميع من أُجريت مقابلتهم، بما في ذلك نقطة الارتكاز من الأمن الداخليّ، **فقد ازدادت حالات الإساءة الأسريّة والعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء فترات الإغلاق،** علماً أنّ الجاني يأتي من صميم الأسرة[9] (الأب، الأم، الزّوج). وهذا أمر مثير للقلق، حيث أنّ الإحصاءات الوطنيّة الوحيدة المُتاحة عن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (من قبل هيئة الأمم المتحدة للمرأة في العام 2017) تظهر أنّ امرأة من بين كل ثلاث نساء في لبنان قد عانت شكلاً من أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[10]

لقد أجرينا (قوى الأمن الداخليّ) دراسة لمقارنة نسبة العنف قبل جائحة كوفيد 19 وبعدها، وقد تضاعفت الأرقام.

نقطة الارتكاز من قوى الأمن الداخلي

تشير الأدلّة التي تمّ جمعها لهذا الموجز إلى أنّ هذه الأرقام قد ارتفعت، ويواجه المزيد من النساء الاعتداء الجنسيّ، والاغتصاب، والتحرّش والاعتداء الجسديّ. كما تقع المرأة ضحيّة لأشكال غير جسديّة من الإساءة يقلّ الإبلاغ عنها إلى المنظّمات إجمالاً. ويشمل ذلك الإساءة النفسيّة (الإهانات اللفظيّة، والإذلال، إلخ.)، والإساءة الماليّة (حجب المال، وأخذ مدخولها منها، إلخ.)، والقيود على التنقّل والابتزاز (أي التهديد بأخذ أطفالها منها، ما تسمح به قوانين الأحوال الشخصيّة التمييزيّة).[11] بالإضافة إلى ذلك، من المعروف أنّه قلّما يقلّ الإبلاغ عن العنف القائم على النوع الاجتماعي إجمالاً؛ ويزداد ذلك بشكل خاص في سياق كوفيد 19، عندما تعيش الناجيات مع الجناة تحت سقف واحد، ما يحدّ من قدرتهنّ على الإبلاغ بأمان. كما أنّ بعض المنظّمات ذكرت أنّ الضحايا لا يثقن بأنّه سيتمّ تأديب الجاني، وبالتالي لا يشجّعهنّ ذلك على الإبلاغ.[12] لذلك، يُرجّح أن يكون العنف القائم على النوع الاجتماعي منتشراً بشكل أكبر بعد.

في حين يزوّد عددٌ من الجهات الفاعلة، بما فيها الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدّوليّة والمحليّة، والمنظمات المجتمعيّة، ومنظمات المجتمع المدني النساء والفتيات بخدمات الحماية، إلاّ أنّ **عوائق كثيرة لا تزال تحول دون الوصول إلى هذه الخدمات.** ويستكشف الموجز التالي المخاطر المتفاقمة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي التي تواجهها النساء في أوقات الأزمات، والعقبات الّتي تعيق وصولهنّ إلى خدمات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛ ثمّ يقدّم توصيات لتعزيز الوقاية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي والاستجابة له في لبنان.

9 نقطة الارتكاز من "حماية"

10 (كفى) (8 أيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

11 المرجع نفسه

12 نقطة الارتكاز من "حماية"

٢ تأثير عدم المساواة القانونيّة على حياة النساء في لبنان

تؤدي سياقات الأزمات إلى تفاقم مكامن الضعف القائمة، مع تجاهل الاستجابات للاحتياجات الخاصّة للمرأة

أدّى **انفجار مرفأ بيروت** الّذي وقع في 4 آب/أغسطس 2020 إلى تشريد مئات الآلاف، وعمّق مكامن الضعف لدى الكثيرين. ووفقاً لدراسات بحثية، **فإن النساء "هنّ اللواتي يتحمّلن العبء الأكبر من تداعيات هذا الحدث المدمّر"**.[13] بعد الانفجار، عانت النساء من الجنسيات والطبقات الاجتماعية والأعمار كلّها مخاطر أعلى من العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ومحدوديّة فرص الحصول على الخدمات الصحية وخدمات الحماية، وفقدان الوظائف والصدمات النفسيّة.[14]

على الصعيد العالمي، تمّ ربط القيود الناجمة عن جائحة كوفيد 19 بارتفاع معدّل انتشار العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، ولا يشكّل لبنان استثناءً على ذلك. وقد أدّت سياسات الحجر الصحي والعزل التي تطبّقها الحكومة اللبنانية إلى تفاقم الوضع بالنسبة إلى النساء والفتيات اللواتي يعانين من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، أو المعرّضات لخطر مواجهته، حيث كنّ في الكثير من الحالات محجورات مع الجاني[15] الذي سبق وبيّن، في الكثير من الحالات، عن سلوكيّات عنيفة قبل الأزمة.[16] بالإضافة إلى ذلك، شهدت عدّة نساء زيادة في أعباء الرّعاية، مع اضطرارهنّ إلى توفير الرعاية للأشخاص المصابين بالفيروس بشكل معتدل وليس لديهم وصول إلى العلاج أو الرعاية الصحيّة.[17]

عندما يقترن الإغلاق **بالأزمة الاقتصادية وانخفاض قيمة العملة المحلية،** يزداد الضغط على الفرد والأسرة، ما يؤدّي إلى المزيد من حالات العنف الأسريّ وقضايا حماية الأطفال.[18]

> **عندما أعود إلى المنزل، أجد أطفالي جائعين، وتقول زوجتي إنني لم أحضر الطعام، والأطفال لا يدرسون، ينقصنا كل شيء في المنزل.**
>
> **هذا ما أبلغه أحد المستفيدين لنقطة الارتكاز من حماية**

قبل الانفجار والجائحة، **كانت النساء في لبنان يعانين بالفعل جراء الأزمة الاقتصادية.** وتعمل غالبية النساء في لبنان في القطاع غير النّظامي، ما يعني أنّهنّ لا يصلن إلى شبكات الأمان الاجتماعي، وغالباً ما يكنّ أوّل من يتم التخلّي عنهن عندما يقرّر أصحاب العمل تقليص الطاقم العامل.[19]

---

13 Gharib, S. E. (2020, October 28). Women in Beirut at Increased Risk of Violence and Unable to Access Care After Port Explosion: /Study. Global Citizen. https://www.globalcitizen.org/en/content/women-beirut-explosion-gender-based-violence

14 المرجع نفسه

15 نقطة الارتكاز من قوى الأمن الداخليّ، رجاءً مراجعةBarkawi, Ben, "Coronavirus lockdown exposes LGBT+ people to family abuse in Middle East," Openly, March 18 2020, https://www.openlynews.com/i/?id=0880b357-da90-43a4-8ac7-36009a699482

16 نقطة الارتكاز من التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

17 المرجع نفسه

18 المرجع نفسه

19 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

علاوة على ذلك، أثّرت الأزمات المتعدّدة أيضاً تأثيراً **سلبيّاً في الصحّة النفسيّة والرّفاه النفسي الاجتماعي للنساء والفتيات**. وقد نظرت إحدى الدراسات الّتي أجرتها فرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي في كانون الأوّل/ديسمبر 2019 (قبل الجائحة) في **الآثار المحدّدة للاضطرابات الاجتماعية السياسية والأزمة الاقتصادية المحتملة** (كان انخفاض قيمة العملة قد بدأ لتوّه في ذلك الوقت) **في النساء**. كما أشارت المشاركات في الدراسة إلى الضغط والإجهاد الإضافيّين اللذين يواجهنَ بسبب زيادة الأعمال المنزلية وأعمال الرّعاية بأفراد الأسرة، حيث أجبرنَ على البقاء في المنزل بسبب الاحتجاجات وقطع الطرق. وأضاف عدد من المشاركات أنّ **الرّجال اضطروا إلى البقاء في المنزل مع انخفاض فرص سبل العيش**، ما "زاد من غضبهم أكثر من ذي قبل" وجعلهم أكثر ميلاً للفورات اللفظية أو الجسدية العنيفة.[20] وأعربت المشاركات أنفسهنّ عن الحاجة إلى **دعم نفسي اجتماعيّ إضافيّ للنساء**. من وجهة نظرهنّ، في غياب مكانٍ للتنفيس مثل الأمكنة الّتي ينفّس فيها الرجال، إنّهنّ غالباً ما يخرجن إحباطهنّ على أطفالهنّ، ما يؤدّي لاحقاً إلى الندم العميق والشعور بالذنب.

في ظلّ **الجائحة والاضطرابات الاجتماعية**، يتجنّب المزيد من **النساء التنقّل بمفردهن في كلٍ من المناطق الحضريّة والريفيّة**، خوفاً من الإساءة أو التحرّش. ويؤثر ذلك بصفة خاصة في المرأة العاملة الّتي لا تملك وسيلة نقل خاصّة، لا سيّما العاملات المنزليّات المهاجرات اللواتي يعتمدنَ على وسائل النقل العام للتنقل.[21]

لقد أظهرت عدّة مصادر أن النساء من الفئات المحرومة والمهمّشة يواجهنَ المزيد من العنف ويتعرّضن بشكل خاص لخطر العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسيّ بسبب الأزمات المتعدّدة. على سبيل المثال، يعمل عدد من **العاملات المنزليات المهاجرات** في ظروف أقلّ من مؤاتية، حيث لا يُمنَحنَ حقوقهن الأساسية لأنهنّ لا يخضعن لقانون العمل اللبناني بل لنظام كفالة منفصل عنه.[22] ومع الوضع الحالي في لبنان، تواجه العاملات ضغوطاً إضافية لأنهن بعيدات جسدياً عن أفراد أسرهنّ، وقد انخفض دخلهنّ بسبب الإغلاق (للعاملات في التنظيف اليومي)، وارتفع خطر البطالة بالنسبة إلى أولئك اللواتي يعملن لدى أسرة فرديّة.[23]

في الآونة الأخيرة، تمّ **التخلي عن عدد كبير من العاملات في المنازل من قبل أصحاب وصاحبات العمل** الذين لم يعودوا قادرين على دفع رواتبهنّ بالدولار الأمريكي. فتُركَت العاملات وقد تقطّعت بهنّ السبل على أبواب سفارات بلادهنّ من دون مال، أو مأوى أو وسيلة اتصال.[24] وهذا ما تمّ التأكيد عليه في إحدى المقابلات، حيث ذُكر أنّ أحدث أشكال العنف الّتي تواجهها العاملات المنزليّات المهاجرات هي أن أصحاب وصاحبات العمل يتركونهنّ في الشارع،[25] ما يُحتمَل أن يعرّضهنّ لخطر الاستغلال والإساءة.

> **لا يمكنهم دفع رواتبهنّ فيرمون بهنّ على الطريق. ليست جائحة كوفيد هي الّتي أدّت إلى هذه المشاكل، بل الوضع المالي الّذي تفاقم خلالها**
>
> **نقطة الارتكاز من "الحركة القانونيّة" في لبنان.**

---

20 فرقة العمل المعنيّة بالعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي. 2019. "Humanitarian impact assessment of Lebanon's ongoing social unrest and possible economic crisis on women and girls." التنسيق بين الوكالات. 10 كانون الأوّل/ديسمبر. تمّ الاطلاع عليه في 16 أيّار/مايو 2020. https://data2.unhcr.org/en/documents/download/72847.

21 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020). احتياجات النساء والمساواة بين الجنسين في استجابة لبنان لجائحة كوفيد 19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة | الدّول العربية. https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/03/gender-equality-in-lebanon-covid-19-response#:%7E:text=Publications-,Women's%20Needs%20and%20Gender%20Equality%20in%20Lebanon's%20COVID%2D19%20Response,contribute%20to%20shaping%20the%20response.

22 المرصد الوطنيّ اللبنانيّ للمساواة بين الجنسين (كانون الأوّل / ديسمبر 2020) "الموجز السياساتي الثاني: التحليل الجندريّ للنظام القانوني اللبناني"

23 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

24 منظّمة العفو الدّوليّة. (3 حزيران/يونيو، 2020). Lebanon: Abandoned migrant domestic workers must be protected. https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/lebanon-abandoned-migrant-domestic-workers-must-be-protected/

25 نقطة الارتكاز من "الحركة القانونيّة" في لبنان.

بالإضافة إلى ذلك، ارتبط فصل العاملات المهاجرات بسبب سعر صرف الدولار بزيادة في عمل الطفلات، حيث يسعى أصحاب وصاحبات العمل إلى ملء الأدوار المنزلية بأشخاص يمكنهم التوظيف محلياً والدفع بالليرة اللبنانيّة. وقد أشير في إحدى المقابلات إلى الفتيات اللواتي تتراوح أعمارهنّ بين 8 و14 عاماً ويعملن في تنظيف المنازل بسبب هذا الوضع.

عانت **اللاجئات السوريات** عواقب خاصة نتيجة للأزمة. فبالإضافة إلى المخاطر المذكورة أعلاه التي تواجهها نساء أخريات بسبب الإغلاق، تمّ استهداف اللاجئين واللاجئات بقيود على التنقّل وحظر التجوّل من قبل عدّة بلديات، ما حدّ من قدرتهم على التنقل.[26] ولحظ تقييم آخر الإساءة اللفظية والتمييز ضدّ النساء السوريات وغير اللبنانيات في الوصول إلى توزيع المساعدات.[27] ويؤدّي ذلك إلى أسر ضعيفة اقتصادياً وإلى آليات تكيّف سلبيّة.

> **في الجنوب على سبيل المثال، برزت زيادة في مستوى العنف القائم على النوع الاجتماعي (الاعتداء الجسدي) على مستوى الأسرة. كما لوحظت اتجاهات أخرى في ما يتعلّق بعمل الطفلات، لا سيّما الفتيات السوريات في الشمال والفلسطينيات في الجنوب واللبنانيات في بيروت (ازدادت بعد الانفجار)**
>
> **نقطة الارتكاز من "حماية"**

زيادة حالات العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي بسبب الأزمات المختلفة، وعلى وجه الخصوص الإغلاق الّذي سبّبه كوفيد ١٩

أشار الأشخاص الّذين تمت مقابلتهم إلى أنّ منظّمتين غير حكوميّتين محليّتين تركّزان على النساء (كفى وأبعاد)[28] قد أبلغتا عن زيادة كبيرة في عدد المكالمات التي تلقتاها على الخطوط الساخنة للعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي أثناء الإغلاق. في نيسان/أبريل 2020، تلقت "كفى" 562 مكالمة، وهو ضعف العدد في آذار/مارس عندما بدأ الإغلاق.[29] وتدعم إحصاءات هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذه النتيجة، حيث أنّه منذ اتخاذ إجراءات الإغلاق، برزت زيادة بنسبة 3% في العنف الأسريّ، وزيادة بنسبة 5% في الاعتداء الجسدي وزيادة بنسبة 9% في حوادث العنف التي تحصل في منزل الضحايا.[30] وتعود الزيادة في المكالمات، كما ذكر الأشخاص الّذين تمّت مقابلتهم، أساساً إلى حقيقة أنّ الإساءة قد زادت بشكل كبير، بما أنّهنّ عالقات في المنزل مع الجاني لفترات طويلة من الوقت،[31] لكن أيضاً بسبب زيادة الوعي بشأن العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي.[32]

> **يخشى الكثير من النساء التحدّث عن وضعهنّ بسبب الضغط الاجتماعي، لذلك يفضّلن الصمت.**
>
> **نقطة الارتكاز من التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني**

---

26 المرجع نفسه

27 UN Women, CARE, UN ESCWA, ABAAD, UNFPA (2020) Rapid Gender Analysis of the August 2020 Beirut Port Explosion: An Intersectional Examination

28 نقطة الارتكاز من "حماية" و"إمبرايس"

29 (كفى) (8 آيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

30 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (حزيران/يونيو، 2020ب) Gender Alert on COVID-19 Lebanon. https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305

31 (كفى) (8 آيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

32 نقطة الارتكاز من "إمبرايس" والحركة القانونيّة في لبنان

تجدر الإشارة إلى أن "كفى" لاحظت أيضاً أن عدد المكالمات التي يتم تلقيها غالباً ما تزداد بعد الإبلاغ عن الجرائم ضدّ النساء على مصادر الأخبار الوطنية. هؤلاء النساء اللواتي التزمنَ الصّمت حول الإساءة الّتي تعرّضنَ لها (في بعض الحالات لسنوات)، وتحدّثن فقط عندما خفنَ على حياتهن.[33]على هذا النحو، تشير الأدلّة إلى أن الأعداد المبلّغ عنها تقلّل من شأن حالات الإساءة الفعليّة التي تواجهها النساء.

بسبب التزام المنازل، يلجأ العديد من النساء إلى إرسال النصوص الخطيّة والتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي، في محاولة لمنع المعتدين من كشفهن،[34]هذا في حال لم يكن الهاتف مصادراً منهن.[35]وأفادت النساء الملتزمات المنازل مع المعتدين عليهنّ بأنّ الجناة غالباً ما يستخدمون الجائحة كمبرّر لزيادة الأذى، ولا يمكن عدد منهنّ الفرار بسبب غياب بديل أفضل.[36]

أما بالنسبة إلى اللاجئات السوريّات، فقد أفادت كفى أنّ عدد المكالمات التي تمّ تلقّيها قد انخفض خلال فترة الإغلاق. ويرى خبراؤها وخبيراتها أنّ الانخفاض لا يعني بالضرورة أن العنف قد انخفض، لكن النساء اللواتي يعشن في المخيّمات يواجهن عزلة أكبر لأن أماكن معيشتهنّ المحصورة تحدّ من خصوصيتهنّ وقدرتهنّ على الإبلاغ عن الإساءة من دون علم الجاني. كما أنهنّ يواجهن قيوداً صارمة على التنقّل، حيث أنّهنّ لا يتمكنّ من الخروج حتى لتلبية احتياجاتهنّ الأساسية (على سبيل المثال سحب الأموال أو شراء الطعام أو الدواء، إلخ.)[37]وتعاني اللاجئات أيضاً عبءاً إضافياً جراء ظروف المعيشة دون المستوى، حيث قد تفتقر منازلهنّ إلى المياه الجارية ومصادر التدفئة الفعّالة.[38]

أشكال العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، الناشئة خلال الإغلاق بسبب كوفيد ١٩، الّتي يُجرى التغاضي عنها

لاحظت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومعهد عصام فارس[39]في دراسات حديثة أنّ الإغلاق بسبب كوفيد ١٩ قد أدّى إلى **ظهور أشكال غير معلومة من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.** ووفقاً لقوى الأمن الداخلي اللبنانية، ازداد **التحرش والابتزاز الجنسيّان عبر الإنترنت** باستخدام المحتوى الحميم بنسبة ١٨٤٪ خلال فترة الإغلاق. **وقد أثّرت هذه الحالات بشكل غير متناسب في الفتيات والشابات،** حيث أنّ ٤١٪ من إجمالي الحالات يتعلّق بمن تتراوح أعمارهنّ بين ١٢ و٢٦ عاماً، و٢٧٪ بالنساء اللواتي يزيد عمرهنّ عن ٢٦ عاماً.[40]في مواجهة ذلك، تعمل قوى الأمن الداخلي على حملة ضدّ التنمّر والإساءة عبر الإنترنت بالإضافة إلى الخط الساخن (٢٩٣٢٩٣/٠١). من شأن هذه المنصات تمكين الضحيّة من الإبلاغ عن أي تنمّر أو إساءة عبر الإنترنت .[41]

---

33 المرجع نفسه

34 قناة العربية الناطقة بالإنجليزية. (20 أيّار/مايو، 2020). Coronavirus: Domestic violence grows under Lebanon's lockdown. https://english.alarabiya.net/en/features/2020/04/13/Coronavirus-Domestic-violence-grows-under-Lebanon-s-lockdown

35 نقطة الارتكاز من التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني

36 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدولية، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

37 (كفى) (8 أيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

38 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

39المرجع نفسه

40 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (حزيران/يونيو، 2020ب) Gender Alert on COVID-19 Lebanon.
https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305

41 نقطة الارتكاز من قوى الأمن الدّاخليّ.

لدى لبنان واحدة من أعلى الفجوات بين الجنسين في العالم (يحتلّ المرتبة ١٣٩ من أصل ١٥٣ دولة في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي للفجوة بين الجنسين ٢٠٢٠)، ومعدّل من بين أدنى المعدّلات في العالم لمشاركة المرأة في سوق العمل، حيث بلغ ٢٩٪ للنساء و٧٦٪ للرّجال[42]. وعلى هذا النحو، في ظلّ الأزمة الاقتصادية وكوفيد ١٩، يعاني المزيد من النساء **العنف الاقتصادي** والتبعية المالية[43]،بما في ذلك عندما يحدّ الجناة من حصولهن على المال والتعليم و/أو العمل. وشمل ٥٣٪ من مجموع حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي الحرمان من الموارد، كما تلقّت كفى ٩٨ حالة عانت العنف الاقتصادي خلال الإغلاق (آذار/مارس وأيّار/مايو ٢٠٢٠).[44]

42 هيئة الأمم المتحدة للمرأة (15 أيّار/مايو، 2020). Gender Alert on COVID-19 Lebanon.
https://www2.unwomen.org//media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/05/gender%20alert%20lebanon%20may/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%202%20english.pdf?la=en&vs=5557
43 نقطة الارتكاز من "الحركة القانونيّة" في لبنان.
44 المرجع نفسه

٣ ◆ العقبات الّتي تحول دون حصول النساء على خدمات مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

الإغلاق بسبب كوفيد ١٩ والأزمة الاقتصادية اللّتان تعوقان وصول النساء والفتيات إلى خدمات الحماية

لقد **تراجعت فرص حصول النساء والفتيات على الخدمات الأساسية وخدمات الحماية** (أي المراكز الصحيّة والخطوط الساخنة والمآوي) **بسبب تدابير الإغلاق والتباعد الاجتماعي.** ووفقاً لمنظّمة الخطّة الدّوليّة (بلان إنترناشونال)، ذكر ٨٣٪ من النساء اللواتي شاركنَ في إحدى الدّراسات "الخوف من فيروس كورونا" كسبب لعدم قصدهنّ خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.[45]

في حين أن المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية سعَت إلى م**واصلة أنماط العمل عن بعد،** مثلاً من خلال استمرار عمل الخطوط الساخنة يومياً على مدار السّاعة، إلاّ أنّه حتّى للخطوط الساخنة حدود، حيث أن الخطّ الساخن الوطني للعنف الأسريّ (١٧٤٥) ليس مجانياً، ما يجعل الوصول إليه غير متاح للنساء والفتيات الفقيرات.[46]

لا تزال **الحاجة قويّة إلى خدمات حيويّة تقدّم وجهاً لوجه للنساء اللواتي يواجهن العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي.**[47] كما أبلغ الأشخاص الذين أجريت معهم المقابلات[48] عن صعوبات في تقييم مستوى خطر الحالات بواسطة وسائل النّهج عن بعد. وصحيح أنّ التقييم عن بعد سمح للضحيّة الحصول جزئياً على الخدمة، إلاّ أنّ ذلك شكّل تحدّياً إضافياً للمنظّمات غير الحكوميّة المحليّة والدوليّة. ومن الأمثلة، الّتي ذكرها الأشخاص الّذين تمّت مقابلتهم، امرأة كانت تعاني جراء الاعتداء الجنسي، لكنّها لم تتمكّن من الإبلاغ عن ذلك أثناء التقييم الّذي أُجري معها، لأنّ الجاني كان جالساً بقربها. فتمّ الكشف عن الاعتداء في وقت لاحق أثناء التقييم وجهاً لوجه. وأفيد أيضاً بأن التقييم وجهاً لوجه هو الطريقة المفضّلة للتّواصل بين الضحيّة والمنظّمة.[49]

لقد فرّت عدّة نساء من الإساءة في بيوتهنّ ليجدن أنّه ما من مكان يستقبلهنّ، إذ أنّ **المآوي والدّور الآمنة علّقت قبول الحالات الجديدة** بسبب الفيروس، أو طلبت إجراء فحص تفاعل البوليمراز التسلسلي (بي سي آر)،[50] علماً أنّه لا يمكن جميع النساء تحمّل كلفته. بالإضافة إلى ذلك، تجد النساء اللواتي اعتدنَ اللجوء إلى منازل والديهن سعياً للأمان أنفسهنّ غير قادرات على فعل ذلك، خوفاً من إصابة والديهنّ الكبيرين في السن بالفيروس.[51] وفي الوقت نفسه، يردع الاكتظاظ في المرافق الطبية والخوف من العدوى الكثير من النساء عن التماس الدعم الطبي في حالة التعرّض لاعتداء جسديّ.[52]

---

45 هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (حزيران/يونيو، 2020ب) Gender Alert on COVID-19 Lebanon.
https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305

46 المرجع نفسه

47 قناة العربية الناطقة بالإنجليزية. (20 أيّار/مايو، 2020). Coronavirus: Domestic violence grows under Lebanon's lockdown.
https://english.alarabiya.net/en/features/2020/04/13/Coronavirus-Domestic-violence-grows-under-Lebanon-s-lockdown

48 نقطة الارتكاز من التجمع النسائي الديمقراطي اللبناني ومن "حماية"

49 المرجع نفسه

50 نقطة الارتكاز من "حماية" والحركة القانونية في لبنان

51 المرجع نفسه

52 المرجع نفسه

كما تأثّر مجتمع الميم جرّاء الانفجار الذي أدّى إلى نزوح العديد من الأحياء الآمنة، ما زاد الوضع سوءاً مع غياب مآوٍ محدّدة لمجتمع الميم في لبنان.[53]

بالإضافة إلى ذلك، **أثبطت الأزمة الاجتماعية الاقتصادية الكثير من النساء عن الإبلاغ عن الإساءة،** بسبب تحديد أولويات الاحتياجات الأساسية، ومحدودية وسائل النقل بسبب قطع الطرق والتكاليف المرتفعة، وكذلك الهواجس المتعلقة بالسلامة.

> **"لا يريد الناس الاستماع إلى هذا (العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي). إنّها ليست أولوية." "لا أستطيع إطعام أطفالي، إنهم يضطرون إلى شرب الماء ونشاء الذّرة بدلاً من الحليب وأنتم تحدّثونني عن العنف"**
>
> **نقطة الارتكاز من "حماية"**

على نطاق أوسع، يبرز قلق من إمكانية تطبيق هذا المنطق نفسه على تقديم الخدمات، مع إشارة "سلتي" و"مزهر" إلى الميل إلى اعتبار المساواة بين الجنسين أولوية أدنى من غيرها خلال الأزمة الاقتصادية.[54]

هذا ما تؤكده الإحصاءات الأخيرة من خلال "أكتيفيتي إنفو" (Activity Info) التي تبيّن انخفاضاً في عدد الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي اللواتي يحصلن على الخدمات من حوالى ٦,٠٠٠ في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، إلى النصف تقريباً في تشرين الأوّل/أكتوبر.[55] وكما ذكر في وقت سابق، ترك تفاقم الوضع الاجتماعي الاقتصادي الكثير من النساء غير قادرات على ترك المسيئين إليهن، لعدم تمكّنهنّ من إعالة أنفسهنّ بأنفسهن،[56] أو لعدم قدرتهنّ على تحمّل تكاليف الطبيب الشرعي التي تصل إلى ٨٠٠٠٠ ليرة لبنانيّة.[57]

إغلاق المحاكم خلال الجائحة يحدّ من وصول المرأة إلى العدالة

يبرز من بين أهم العوائق التي تم الكشف عنها، من خلال مراجعة الأدبيات ومن قبل المصادر المطّلعة الأساسيّة، **شلل الجهات الحكومية المقدّمة للخدمات أثناء الجائحة.** ويشمل ذلك التعطّل في الخدمات التي تقدّمها الشرطة والإغلاق التام للمحاكم.[58] وتضمّ خدمات الشرطة المتاحة من خلال قوى الأمن الداخلي الخط الساخن للطوارئ رقم ١١٢، و١٧٤٥ المتخصّص في العنف الأسري، إضافة إلى خدمات "بلّغ" على الموقع الإلكتروني.[59] كما لاحظت "كفى" وجميع الأشخاص الذين تمت مقابلتهم أنّه تم إغلاق محاكم الأحوال الشخصية كافة طوال فترة الإغلاق، ولم يتم رفع قضية واحدة. وهذا تحدٍ يضاف إلى المِحن التي يفرضها النظام القانوني اللبناني على المرأة.[60] وعلى وجه التحديد، ما من قانون مدنيّ موحد يرعى القضايا مثل الطلاق وحضانة الأطفال، بل هي من صلاحية ١٥ محكمة دينيّة تحكم بشدة لصالح الرجال.[61]

---

53 حرب، م.، وفوآز، م. (2020). Leave No One Behind: For an Inclusive and Just Recovery Process in Post Blast Beirut. برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي

54 Salti, N., & Mezher, N. (2020). Women on the verge of an economic breakdown: assessing the differential impacts of the economic crisis on women in Lebanon . هيئة الأمم المتحدة للمرأة.

55 فرقة العمل المعنيّة بالعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي. 2019. "Humanitarian impact assessment of Lebanon's ongoing social unrest and possible economic crisis on women and girls." التنسيق بين الوكالات، 10 كانون الأوّل/ديسمبر. تمّ الاطلاع عليه في 16 أيّار/مايو 2020. https://data2. unhcr.org/en/documents/download/72847.

56 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأميركيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

57 نقطة الارتكاز من "الحركة القانونيّة" في لبنان.

58 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأميركيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

59 نقطة الارتكاز من قوى الأمن الداخليّ

60 الموقع الإلكتروني للمرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسين - الموجز السياساتي 2

61 قناة العربية الناطقة بالإنجليزية. (20 أيّار/مايو، 2020). Coronavirus: Domestic violence grows under Lebanon's lockdown. https://english.alarabiya.net/en/features/2020/04/13/Coronavirus-Domestic-violence-grows-under-Lebanon-s-lockdown

لقد رفضت المحاكم النظر في قضايا الأمهات اللواتي يسعَين للحصول على الحق في رؤية أطفالهن، في حين لم تتمكن أخريات من طلب النفقة اللازمة لمساعدتهنّ على البقاء على قيد الحياة في ظلّ الوضع الاقتصادي المزري. ذلك إضافة إلى الكثير من الأمّهات العالقات في علاقات مسيئة ولا قدرة لديهنّ على طلب الطلاق.[62] وأشار المصدر نفسه أيضاً إلى عدّة حالات حرمت فيها الأمهات المطلقات أو المنفصلات من حقوقهنّ في الزيارة، حيث استخدم أزواجهنّ [السابقون] الجائحة كذريعة.[63]

مربّع التركيز ١- المحاكم المدنيّة تتدخّل للتخفيف من معاناة بضع نساء تعرّضن للإساءة في خلال الجائحة

أثناء إغلاق محاكم الأحوال الشخصية، استخدم بعض القضاة المدنيين صلاحياتهم القانونية بموجب القانون حول العنف الأسري رقم ٢٩٣ لحماية حقوق المرأة.

في ٢١ نيسان/أبريل، استخدمت هالة نجا، قاضية الأمور المستعجلة في بيروت، برنامج المؤتمرات عبر الفيديو، للالتفاف على القيود المفروضة على التنقّل بسبب الجائحة. فتمكّنت من الاستماع إلى قضية امرأتين وقعتا ضحيّة للعنف الأسريّ، عن بعد، ومن إصدار أوامر حماية أيضاً.

وقد قوبلت هذه المبادرة بشكل جيّد من قبل عدّة هيئات في النظام القانوني، بما في ذلك مجلس القضاء الأعلى الذي دعا إلى رفع قضايا العنف الأسريّ إلى قضاة الأمور المستعجلة عن طريق البريد الإلكتروني. وفي ٢٠ آذار/مارس أيضاً، أصدر النائب العام لدى محكمة التمييز تعليمات إلى القضاة اللبنانيين تقضي بمتابعة شهادات ضحايا الإساءة من خلال المكالمات عبر الفيديو، بدلاً من طلب حضورهنّ إلى المحكمة.[64] [65]

62 (كفى) (8 أيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

63 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

64 معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت. https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

65 (كفى) (8 أيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

٤ ◆ التوصيات

استناداً إلى الاستعراض المكتبيّ الّذي أُجري وإلى المقابلات مع الخبيرات والخبراء وأصحاب وصاحبات الممارسة، ازدادت العقبات الّتي تحول دون الحصول على خدمات مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي مع تعدّد الأزمات في لبنان. ويشمل ذلك غياب القدرة على الإبلاغ عن الحالات، والتقدّم في المحاكمات، والوصول إلى المأوى، بالإضافة إلى عدم قدرة الجهات المقدِّمة للخدمات على تلبية الاحتياجات المتزايدة. وعلى هذا النحو، تقدّم التوصيات لتحسين الوقاية والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بالإضافة إلى الحد من العقبات المذكورة آنفاً.

للحكومة

١- تطوير إجراءات عقابية أقوى للجناة من أجل تجنّب الإفلات من العقاب؛

٢- المضي قدماً في الموافقة على تعديل القانون ٢٩٣ (في المادة ١٢ منه) الّذي يوفر الحماية للمرأة ولا يشمل حتى تاريخه حماية الأطفال والطفلات في سن ما قبل المدرسة؛

٣- إلغاء المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات التي تميّز ضد أفراد مجتمع الميم؛

٤- زيادة وعي العناصر العاملين في الخط الساخن، لضمان وصول الخدمة والرسائل المناسبة إلى الضحية. ففي الوقت الحالي، تسعى بعض المنظمات غير الحكومية إلى سد الفجوة وتدريب الموظفين والموظفات العاملين على الخط الساخن، علماً أنّه ينبغي مأسسة ذلك كوظيفة حكوميّة؛

٥- زيادة قابليّة الوصول إلى الخط الساخن لقوى الأمن الداخلي الخاص بالعنف الأسري (١٧٤٥) من خلال جعله مجانياً لجميع المتّصلات والمتصلين؛

٦- توظيف وتعيين المزيد من النساء للإجابة على الخط الساخن وإدارة حالات العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (عمليات التفتيش)؛

٧- إنشاء قسم يركّز على العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي في قوى الأمن الداخلي لزيادة القدرة على الاستجابة للاحتياجات (زيادة حالات العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي المبلّغ عنها)؛

٨- مواصلة تعزيز الإجراءات في المحاكم عن بعد، من خلال المؤتمرات عبر الفيديو لدعم ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي؛

٩- توفير مأوى للطوارئ لضحايا العنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي، بالشراكة مع وزارة الشؤون الاجتماعيّة، حيث أنّ الحاجة عالية، بما يضمن إمكانيّة الوصول خارج المراكز الحضريّة.

للمنظّمات غير الحكوميّة والجهات المقدّمة للخدمات

١٠- تعزيز توفير مرافق الصحة النفسيّة والوصول إليها، من خلال فتح المزيد من المرافق وزيادة عدد المهنيّات والمهنيين المدرّبين؛

١١- العمل مع الجناة (عندما لا يكون الاعتداء جنسياً) لوضع خطة عمل لإعادة التأهيل ولجلسات دعم للصحة النفسيّة. وقد بدأ هذا بالفعل من قبل بعض المنظمات مثل "حماية"؛

١٢- إدراج صندوق للطوارئ في البرمَجة للاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي (التقييم عن بعد، أرصدة الهاتف...)؛

١٣- ضمان تدريب موظّفات وموظفي الاستجابة غير الحمائية على المبادئ المتعلّقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النّوع الاجتماعي، ومبادئ الاستجابة التي تركز على الناجيات من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وعلى فهم كيفيّة استخدام آليات الإحالة؛

١٤- ممارسة فرقة العمل المعنيّة بالعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية الضغوط، من أجل تمكين الموظّفات والموظّفين المختصّين من الوزارات والمنظمات غير الحكومية من المضي قدماً مع الإحالة إلى إدارة الحالة، عندما يواجه/تواجه الضحايا مخاطر عالية من دون الحصول على موافقتهم/هنّ بهدف الحفاظ على حياتهم/هنّ.

لجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة

١٥- تعبئة صندوق الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلّقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعيّ؛

١٦- التشاور مع الجهات الأساسيّة المقدِّمة لخدمات مكافحة العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي حول الاحتياجات والثغرات الأساسيّة، من أجل تحسين الاستجابة للعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي على المدى الطويل؛

١٧- المناصرة لتعديل الحكومة القانون ٢٩٣؛ وإلغاء المادة ٥٣٤ من قانون العقوبات؛

١٨- تمويل آليّة لتعزيز رصد آليّات التكيّف الضارّة، تماشياً مع التوصيات من فرقة العمل المعنيّة بالعنف الجنسيّ والعنف القائم على النوع الاجتماعي.

المراجع

قناة العربية الناطقة بالإنجليزية. (20 أيّار/مايو، 2020). Coronavirus: Domestic violence grows under Lebanon's lockdown.
https://english.alarabiya.net/en/features/2020/04/13/Coronavirus-Domestic-violence-grows-under-Lebanon-s-lockdown

منظّمة العفو الدّوليّة. (3 حزيران/يونيو، 2020) Lebanon: Abandoned migrant domestic workers must be protected.
https://www.amnesty.org/en/latest/news/2020/06/lebanon-abandoned-migrant-domestic-workers-must-be-protected/

Barkawi, Ben, "Coronavirus lockdown exposes LGBT+ people to family abuse in Middle East," Openly, March 18 2020, https://www.openlynews.com/i/?id=0880b357-da90-43a4-8ac7-36009a699482

Gharib, S. E. (2020, October 28). Women in Beirut at Increased Risk of Violence and Unable to Access Care After Port Explosion: Study. Global Citizen. https://www.globalcitizen.org/en/content/women-beirut-explosion-gender-based-violence/

معهد عصام فارس للسياسات العامة والشؤون الدوليّة، وشبارو، أ. (أيّار/مايو، 2020). The Gendered Dimension of COVID-19 in Lebanon. الجامعة الأمريكيّة في بيروت.
https://www.aub.edu.lb/ifi/Documents/publications/policy_briefs/2019-2020/20200515_gender_dimension_of_covid_19.pdf

(كفى) (8 أيّار/مايو 2020). تضاعفت المكالمات بسبب ملازمة المنازل لفترة طويلة وبسبب الجرائم ضدّ النساء: تقرير كفى الصّادر في نيسان/أبريل. https://kafa.org.lb/en/node/413

المرصد الوطنيّ اللبناني للمساواة بين الجنسين. (كانون الأوّل/ديسمبر، 2020). "Policy Brief Two: Gender Analysis of the Lebanese Legal System" "الموجز السياساتي الثاني: التحليل الجندري للنظام القانوني اللبناني"

Salti, N., & Mezher, N. (2020). Women on the verge of an economic breakdown: assessing the differential impacts of the economic crisis on women in Lebanon.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. (2020). Leave No One Behind: For an Inclusive and Just Recovery. حرب م.، وفوّاز.

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (2020أ). احتياجات النساء والمساواة بين الجنسين في استجابة لبنان لجائحة كوفيد 19. هيئة الأمم المتحدة للمرأة | الدول العربية.
https://arabstates.unwomen.org/en/digital-library/publications/2020/03/gender-equality-in-lebanon-covid-19-response#:%7E:text=Publications-,Women's%20Needs%20and%20Gender%20Equality%20in%20Lebanon's%20COVID%2D19%20Response,contribute%20to%20shaping%20the%20response.

UN Women And Promundo, "Understanding Masculinities: Results from the INTERNATIONAL MEN AND GENDER EQUALITY SURVEY (IMAGES) – MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA Egypt, Lebanon, Morocco, And Palestine," 2017, https://imagesmena.org/wp-content/uploads/2017/05/IMAGES-MENA-Executive-Summary-EN-16MAY2017-web.pdf/المواقع

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (حزيران/يونيو، 2020ب). Gender Alert on COVID-19 Lebanon.
https://www2.unwomen.org/-/media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/06/lebanon%20gender%20alert%20issue3/update%20652020/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%203english.pdf?la=en&vs=3305

هيئة الأمم المتحدة للمرأة. (أيّار/مايو، 2020). Gender Alert on COVID-19 Lebanon.
https://www2.unwomen.org//media/field%20office%20arab%20states/attachments/publications/2020/05/gender%20alert%20lebanon%20may/gender%20alert%20on%20covidlebanon%20issue%202%20english.pdf?la=en&vs=5557

لمحة عن المرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسين

إنّ المرصد الوطني اللّبناني للمساواة بين الجنسين جهة رائدة في مجال وضع السّياسات والممارسات الّتي تراعي الاعتبارات الجنسانيّة من خلال إجراء أبحاث من شأنها تحقيق تغيير جذري في مقاربة التعامل مع المسائل الجنسانيّة، وتقديم تحاليل متعلّقة بالمسائل الجنسانيّة، وإصدار توصيات إلى واضعي السّياسات على المستوى المحلّي، وذلك بالاستناد إلى الاعتبارات الجنسانيّة والأدلّة ذات الصلة، كما والجمع بين مختلف العلماء والباحثين والجهات الفاعلة لدى الدولة والأخصّائيّين في مجال المسائل الجنسانيّة. ويعمل المرصد الوطني اللبناني للمساواة بين الجنسين، بتمويلٍ من الاتّحاد الأوروبي، ممنوح عبر الصندوق الائتماني الإقليمي للاتّحاد الأوروبي للاستجابة للأزمة السوريّة (مدد) وبدعمٍ من مبادرة "يوروميد" النسويّة، على مراعاة منظور الجنسانيّة في إطار مواجهة الأزمة اللّبنانيّة، وضمان حماية اللاجّئات السّوريّات والنّساء اللّبنانيّات في المجتمعات المحلّية. أمّا على المستوى الوطني، فيعمل المرصد على تعزيز الآليّات الدوليّة ذات الصلة بحقوق النساء في لبنان.